Analysis study for GDP In Iraq Duration 1999-2007

Lect . Ahmed Saddam Abdul Sahib
Administration and Economics College
University of Basra

Abstract :

This study analyses the GDP structure over the period 1999-2007. It compares between the economic sectors for the duration 1999-2002 which witnessed international sanctions, as well as, the period 2004-2007. The study focused on the relationship between the commodity production sectors and services sectors. It found that the progress achieved in the service sectors is still highly related to the production sectors represented by extractive industry revenues. However, this positive relation confirms a low level of productivity and efficiency for the non-oil sectors.

The study concluded a main result which is: the continued decrease of level of non-oil economic sector for the duration 2004-2007 was higher in comparison with the first duration (1999-2002) where the Iraqi economy faced the international sanctions.

هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٧ :دراسة تحليلية استقرائية

م. احمد صدام عبدالصاحب
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخص :

تتناول هذه الدراسة تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧، إذ تقارن القطاعات الاقتصادية خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وهي المدة التي كانت تسود فيها العقوبات الدولية، والمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ركزت الدراسة على علاقة قطاعات الانتاج السلعي بقطاعي الخدمات، الانتاجية والاجتماعية، وقد تبين ان التغير الحاصل في مساهمة القطاعين الاخيرين ما زال مرتبطا بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة فيالقطاع السلعي متمثلاً بشكل أساس في عوائد الصناعات الاستخراجية، حيث تتأكد استمرارية العلاقة الطردية كمعيار لانخفاض مستوى الانتاجية والكفاءة في القطاعات غير النفطية.

وقد خلص البحث الى نتيجة أساسية تمثلت في ان استمرار تدني مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ كان كبيرا بالمقارنة مع المدة الاولى للدراسة(١٩٩٩-٢٠٠٢) التي عانى فيها الاقتصاد العراقي ظروف العقوبات الدولية.

مقدمة :

يشير الواقع الاقتصادي في العراق إلى استمرار تدهور مستوى القطاعات الاقتصادية غير النفطية، إذ تفاقمت آثار هذا التدهور في مدة التسعينات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر. فبعد العام ٢٠٠٣، وما حدث من تغيرات سياسية قادت إلى تغيرات الفلسفة الاقتصادية بشكل عام، فضلاً عن انتهاء مرحلة العقوبات الدولية، التي شكلت حافزا أساسياً نحو الإصلاح والارتقاء بمستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية بشكل أفضل من عقد التسعينات، وإتباع سياسات اقتصادية جادة يمكن لها أن تظهر تحسناً ملموساً يتبين من خلال زيادة مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية يمكن أن تثبت مدى فاعلية هذه السياسات في معالجة مشكلات الاقتصاد العراقي تدريجياً.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها "شهدَ متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية زيادة في مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بشكل أكبر من مستوى مساهمتها خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ كنتيجة لرفع العقوبات الدولية والتغيرات الحاصلة في الفلسفة الاقتصادية للدولة العراقية الجديدة".

أهمية الدراسة:

تتبين أهمية الدراسة في ضرورة النهوض بمستوى القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة لتحقيق زيادة في مستوى القيمة المضافة،

وتقليل مستوى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

مشكلة الدراسة:

تتركز في إستمرار اعتماد قطاعات الخدمات الانتاجية والإجتماعية على عوائد الصادرات النفطية، وتدني مساهمتها النسبية على الرغم من ارتفاع مستوى العوائد النفطية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

هدف الدراسة: ويتمثل في الآتي:

١-إستعراض وتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

٢-مقارنة مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، والمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، لبيان أثر التغير في الفلسفة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ م.

٣- تحليل العلاقة بين قطاعات الإنتاج السلعي، والقطاعات الخدمية، الإنتاجية والاجتماعية خلال مدة الدراسة، مع التركيز على المدة ٢٠٠٤ م - ٢٠٠٧ م.

محاور الدراسة:

أولاً: قطاعات الإنتاج السلعي

١-الزراعة والصيد والغابات

٢-الصناعات الاستخراجية

٣-الصناعات التحويلية

٤-التشييد

ثانياً: قطاعات الخدمات الإنتاجية

١-التجارة والمطاعم والفنادق

٢-النقل والمواصلات والتخزين

٣-التمويل والتأمين والمصارف

ثالثاً: قطاعات الخدمات الاجتماعية

١-الإسكان والمرافق

٢-الخدمات الحكومية

رابعاً: العلاقة بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات.

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات

-الاستنتاجات

-المقترحات

الهوامش والمراجع

أولا: قطاعات الإنتاج السلعي :

١- الزراعة والصيد والغابات

تراوحت مساهمة القطاع الزراعي بشكل عام ما بين (٣٣ في المئة) لعام ١٩٩٩ الى (٣٠ في المئة) لعام ٢٠٠٢[*] في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت مساهمته من (٢٦.٨) مليار دولار لعام ١٩٩٩ إلى (٧.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٢ [١]، أما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ فقد تدهورت مساهمة

القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إرجاع هذا التدهور إلى فشل السياسة الزراعية، فضلاً عن حالة الفوضى الإدارية والإهمال التي سادت هذا القطاع بسبب الظروف السياسية والنزاعات التي أثرت سلبا على مجمل الأنشطة الاقتصادية في الداخل ومنها القطاع الزراعي. ويوضح الجدول الأتي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧ .

جدول (١)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٢٦.٨	٣٣
٢٠٠٠	٢٦.٩	٢٩
٢٠٠١	٢٦.٢	٣٢
٢٠٠٢	٧.٥	٣٠
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٢١.٨**	**٣١**
٢٠٠٤	٢.٣	٩
٢٠٠٥	٢.٩	٩
٢٠٠٦	٣.٩	٩
٢٠٠٧	٤.٣	٦
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**٣.٣**	**٨.٢**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يوضح الجدول (١) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الأجمالي، إذ يشير إلى مستوى الانخفاض الكبير في مستوى مساهمتهِ ، وانحسار أهميته النسبية من (٣١ في المئة) خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ الى (٨.٢ في المئة) كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إذ يتبين أن ظروف العقوبات الدولية في عقد التسعينيات من القرن الماضي قد أجبرت أصحاب القرار على التوجه نحو إحداث تحسن نسبي في مستوى هذا القطاع للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي أثرت على مستوى معيشة السكان بشكل كبير، إذ دفعت هذه الظروف الى دعم القطاع الزراعي من خلال توزيع القروض الزراعية والمكائن والآلات الزراعية مثل الجرارات والحاصدات، فضلاً عن دعم سوق المنتجات الزراعية لاسيما القمح، الذي فتحت له منافذ تسويقية من قبل القطاع العام. وقد كان الدعم الزراعي المقدم مشروطاً بشروط قانونية تلزم المزارع استثمار هذه القروض في المجال الزراعي لا غير. ويبدو من خلال ذلك أن القطاع الزراعي خلال تلك المدة كان أفضل حالاً بالمقارنة مع المدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ رغم ظروف العقوبات الدولية وشحة الموارد المالية وتقييد الصادرات النفطية،إذ يمكن ملاحظة ذلك من خلال القيم الموجودة في الجدول، حيث حقق ما قيمته (٢١.٨) مليار دولار سنويا كمتوسط خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢. في حين أن المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، لم يحقق فيها القطاع الزراعي تحسناً يذكر، إذ بلغ متوسط مساهمته (٣.٣) مليار دولار فقط، كنتيجة لتركز الجهود الحكومية في الجانب الأمني والعسكري مع إهمال المرافق الاقتصادية الأخرى. فضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار مشكلة شحة المياه في العراق، العامل الأكبر تأثيراً في تدهور

القطاع الزراعي وإنخفاض مستوى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة المذكورة آنفاً، التي يمكن أن تنعكس في مشكلات أخرى، فعلاوة على الأثار الاقتصادية السلبية التي يخلفها الاعتماد على الاستيرادات بشكل شبه كامل في تلبية الاحتياجات الغذائية، فمن المحتمل أن يؤثر تدهور القطاع الزراعي مثلاً في ازدياد مستوى الهجرة من الريف إلى المدن واختلال التركيبة السكانية وما ينم عنها من مشكلات، إذ تحول الفلاح العراقي الى مستهلكاً بدلاً من أن يكون منتجاً.

يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١) ورغم انخفاض متوسط مساهمة القطاع الزراعي من حيث القيمة والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ يلاحظ إن هناك تحسناً تدريجياً في مستوى هذا القطاع من حيث القيمة، إذ ارتفعت مساهمته من (٢.٣) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ الى (٢.٩) ، (٣.٩)، (٤.٢) مليار دولار خلال السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على الترتيب، إذ يمكن أن يعد ذلك مؤشراً ايجابياً في تطور القطاع الزراعي وزيادة مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المقبلة ، كما يشير ذلك إلى أن هناك جهوداً في القطاع الزراعي رغم التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها هذا القطاع، ولكن هذه الجهود تبقى متواضعة في ضمن هذا الاطار إذا ما تمت مقارنة مساهمتها من حيث القيمة خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠١، التي تراوحت ما بين (٢٦.٢ – ٢٦.٩) مليار دولار.

ومما سبق يتضح ان السعي نحو تطوير القطاع الزراعي سيكون مرهوناً بالقطاع العام والسياسات الزراعية التي يمكن ان تتبعها الحكومة في مسالة دعم القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي لا سيما في المحاصيل الرئيسة، لا بد من

إعطاء الأولويات الضرورية لهذه الاستثمارات، لما لها من دور كبير في تشغيل القوى العاملة الريفية، وتحسين مستوى الدخول الفردية، فضلاً عن دعم القطاع الزراعي سيسهم في إعادة التوازن بين الأرياف والمدن، واستغلال الاراضي الزراعية وزيادة مستوى الإنتاج. في سبيل تحقيق ذلك الهدف ، لا بد من أن تتوجه السياسة الزراعية الى توفير المقومات الضرورية لذلك، لا سيما المياه الصالحة للزراعة، وتوفير المعدات بأسعار تفضيلية والبذور والمبيدات، وسن التشريعات وتنفيذها بما يساعد على تشجيع الاستثمار ، لا سيما أن نسبة الأراضي غير المستغلة تصل إلى (٧٢ في المئة) من إجمالي الاراضي الصالحة للزراعة[٢]، إذ تبرز الحاجة الفعلية إلى استثمارات زراعية ضخمة تسهم مستقبلاً في تقليل مستوى الاستيرادات من السلع الزراعية والغذائية، وتخفيف حدة الفجوة الغذائية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٢- الصناعات الاستخراجية:

ترتكز الصناعات الاستخراجية في العراق على القطاع النفطي كما هو معروف، الذي يعد الركيزة الاقتصادية الأساسية لتمويل الاقتصاد والقطاعات الأخرى، لا سيما أن الارتفاع في أسعار النفط يقود إلى تحريك التمويل باتجاه القطاعات غير النفطية، إذ يظهر أثر الإنفاق كما هو موضح في الجدول التالي مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٢)

مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٣.٨	٥
٢٠٠٠	٥.٤	٦
٢٠٠١	٤.٦	٦
٢٠٠٢	١.٢	٥
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٣.٧**	**%٥.٥**
٢٠٠٤	٢٠.٢	٨٢
٢٠٠٥	٢٥.٩	٨١
٢٠٠٦	٣٢.١	٧٧
٢٠٠٧	٤٦.٥	٦٧
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**٣١.٢**	**%٧٧**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق، انحسار دور هذا القطاع خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، بسبب الظروف المعروفة التي سادت تلك المدة، حيث العقوبات الدولية وتقييد الصادرات النفطية بحصة معينة تُستغل إيراداتها لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للاقتصاد العراقي، إذ يلاحظ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية إلى (٥.٥ في المئة) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

أما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ فيلاحظ التحسن النسبي في مستوى مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت من (٢٠.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ الى (٤٦.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٧ ، وهذا واضح من خلال دور عوائد الصادرات النفطية في رفع قيمة مساهمة هذا القطاع، فضلاً عن ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه الصادرات لا سيما لعام ٢٠٠٧، إذ تنعكس التغيرات في أسعار النفط في المدى القصير بشكل إيجابي، كونها تخفف من إنخفاض مستوى إنتاج النفط الخام في العراق وتعمل على تحسين وضعية الميزان التجاري وزيادة حصيلة الصادرات النفطية.

كما يلاحظ من الجدول (٢) انخفاض المساهمة النسبية خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ من (٨٢ في المئة) لعام ٢٠٠٤ إلى (٦٧ في المئة) لعام ٢٠٠٧ مع تزايد القيمة الإجمالية لهذا القطاع، إذ يمكن أن نفسر ذلك بالتحسن النسبي المتواضع في مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتحديدا في قطاع النقل والمواصلات والتخزين الذي ارتفعت مساهمته من (٢.٤) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ إلى (٥.٩) مليار دولار لعام ٢٠٠٧، وكذلك الحال في قطاع الخدمات الحكومية من (٣) مليار دولار الى (٨.٩) مليار دولار[٣] خلال المدة نفسها.

٣- الصناعات التحويلية:

يعاني قطاع الصناعة التحويلية من تدني نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧، إذ يمكن إرجاع سبب هذا التدني إلى عدم وجود سياسة صناعية رشيدة يمكن أن تخطوا خطوات جادة في مجال

الاستثمار الصناعي يمكن لها أن ترتكز أولاً على القطاع النفطي، بمعنى الاستثمار في القطاعات المعتمدة على القطاع النفطي، حيث لم يتحقق ذلك، بسبب التوجهات اللاعقلانية للسياسة الاقتصادية التي ركزت على الاستغلال غير العادل للموارد النفطية وتوجيهها للأغراض العسكرية على حساب الاستثمارات التنموية المادية والبشرية. يوضح الجدول الاتي مستوى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧ .

جدول (٣)

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٦.٢	٨
٢٠٠٠	٦.٣	٧
٢٠٠١	٦.١	٨
٢٠٠٢	١.٨	٧
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٥.١**	**٧.٥**
٢٠٠٤	٥.١	٢
٢٠٠٥	٥.٩	٢
٢٠٠٦	٨.٢	٢
٢٠٠٧	١.٤	٢
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**٥.١**	**٢**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يبين الجدول السابق حالة التدهور المستمر في قطاع الصناعة التحويلية في العراق حيث انخفاض متوسط مساهمتها النسبية من (٧.٥ في المئة) للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى (٢ في المئة) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إذ يعزى سبب هذا التدني إلى تخلف الإدارات في القطاع العام بحيث لم تعطِ القطاع الصناعي أولويات مهمة في ضمن سياساتها الاقتصادية، فضلاً عن انحسار دور القطاع الخاص الصناعي لا سيما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، إذ لم يوفر القطاع العام المناخ الاستثماري الملائم لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي، حيث الروتين المعقد، وعدم وجود تشريعات جادة مشجعة تشجع المستثمرين من القطاع الخاص، وأهم هذه التشريعات والإجراءات ما يتعلق منها بالقروض الصناعية مثلاً وتوفير الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية، وغير ذلك من الإجراءات. يضاف إلى ذلك سياسة الإغراق التي تنتهجها الدول المصدرة للعراق وعدم مكافحتها من الحكومة إذ لا توجد سياسة كمركية حمائية، مما يشير إلى مستوى الإهمال المستمر لهذا القطاع الحيوي، بما يؤكد عدم وجود جهود حقيقية تحاول أن تحسن من مستوى هذا القطاع، لا سيما استمرار إنخفاض مستوى إنتاجية القطاعات القائمة أو تعطلها عن العمل في ظل هذه الظروف، كما يشير ذلك إلى الإنتاجية السالبة لهذا القطاع حيث عدم المحافظة على المستوى الإنتاجي خلال المدة ١٩٩٩- ٢٠٠٢ على الأقل.

فضلاً عن انعدام التحسينات والإضافات في رأس المال الثابت، وقد أشار إلى ذلك مصدر حكومي مسؤول[٤] في أن مستوى تكوين رأس المال الثابت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، ذو إشارة سالبة، وهذا ما يؤكد صحة التحليل السابق،

بمعنى أن القائمين على العملية الانتاجية لم تكن لديهم توجهات وخطط استثمارية لتعويض الاندثارات الحاصلة في وسائل الإنتاج وتحديث التكنولوجيا الحالية، فضلا عن زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية، إذ يؤكد ذلك فشل السياسات المتبعة في تنفيذ الخطط الاستثمارية لتطوير القطاع الصناعي التحويلي خلال المدة المذكورة.

ومما تقدم، يتوجب هنا التأكيد على عدم إهمال القطاع الصناعي في العراق، كونه يمثل حلقة الوصل مع القطاعات الأخرى لا سيما القطاعين، الزراعي والاستخراجي بلا شك وأثره الكبير في خلق التشابكات القطاعية، وتحقيق مستوى مقبول من النمو والاستقرار الاقتصادي، وهذا لا يتحقق إلا بوجود برنامج اقتصادي يهدف إلى إحداث التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية الذي سيواجه تحديات مستقبلية كبيرة تتمثل في منافسة السلع الصناعية المستوردة، إذ لا بد من أن توجيه السياسة الصناعية إلى الاستثمار والانتاج لسلع مقبولة محلياً، فضلاً عن التوجه الى صناعات تصديرية خاصة ذات جودة تنافسية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال جذب المستثمرين الصناعيين المحليين والأجانب. وفي ضمن هذا الإطار يجب التأكيد إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى سياسات إصلاح اقتصادي مسبقة، فعلى سبيل المثال أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند قد ازدهر بعد المدة ١٩٨٧-١٩٩٠ التي حُققت فيها حزمة إصلاحات اقتصادية فعالة، فخلال تلك المدة يقدر متوسط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الهند بـ (٢٠٠) مليون دولار سنويا فقط، وبنسبة (٠.٣ في المئة) من تكوين رأس المال الثابت، بينما خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٦ ارتفع مستوى تدفق هذه الاستثمارات إلى (٤.١) مليار دولار

سنوياً وبنسبة (٣.٢ في المئة) سنوياً[٥]، إذ يتبين دور القائمين على إدارة الاقتصاد في الحصول على ثمار مدة الإصلاح الاقتصادي وبما يثبت نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق قدر معقول من النمو الاقتصادي. إذ يتطلب في العراق من أصحاب القرار الاقتصادي ومتخذيه التمعن في التجارب الدولية الناجحة حيث أهمية توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإصلاح القطاع الصناعي، فضلاً عن توزيع الأدوار الاستثمارية من قبل القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد بحيث لا يمكن أن تُمنح تراخيص الاستثمار الى المستثمر الأجنبي في حالة قدرة القطاع الخاص المحلي على ذلك ضمن شروط الجودة الصناعية المطلوبة، حيث لا بد من وجود حالة التوازن في مسألة توزيع الاستثمارات بين المستثمرين المحليين والأجانب. فضلاً عن توفير كافة التسهيلات المشجعة للاستثمار، مثل إعفاء المواد الأولية المستوردة للاغراض الصناعية من الرسوم الجمركية، لتقليل تكاليف الإنتاج، وتفعيل التعاون الصناعي مع الدول الأخرى، في سبيل الوصول إلى صناعة محلية تلقى قبولاً مشجعاً لجذب استثمارات إضافية أخرى .

ومما تقدم ، أن نقطة الانطلاق يجب أن تعتمد على استرتيجية تصنيعية تعمل في ضمن إتجاه إصلاح اقتصادي جاد وإعادة تنشيط الفروع الصناعية المختلفة لغرض زيادة مستوى القيمة المضافة، وإنعكاس أثر ذلك إيجاباً في تحسن مستوى المساهمة النسبية للقطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

٤- التشييد :

يشمل قطاع التشييد جميع نشاطات الإنشاءات في وزارات الدولة، مثل إنشاءات المدارس والأبنية الحكومية والمستشفيات والطرق والمطارات والسكك الحديد ومشاريع خزن المياه، كما يشمل تشييد الابنية التجارية والصناعية.

لقد بقي قطاع التشييد يدور في حلقة مفرغة، حيث إنخفاض المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي، إذ تتراوح مساهمته النسبية ما بين (٣ في المئة) كمتوسط خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ منخفضاً الى (٢ في المئة) كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ . يوضح الجدول الاتي مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٤)

مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٢.٨	٣
٢٠٠٠	٢.٨	٣
٢٠٠١	٢.٧	٣
٢٠٠٢	٠.٨٦	٣
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٢.٢٩**	**%٣**
٢٠٠٤	٠.٣١	١
٢٠٠٥	٠.٤١	١
٢٠٠٦	٠.٥٣	١
٢٠٠٧	٣.٠٤	٤
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**١.٠٧**	**%٢**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

وتشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى انخفاض مستوى المساهمة النسبية لقطاع التشييد من (٢.٢٩) مليار دولار كمتوسط خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى (١.٠٧) مليار دولار كمتوسط للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ برغم الحاجة الكبيرة إلى بناء وإعمار ما خلفته الحرب الأخيرة من دمار للبنى التحتية في العراق، مما يعني ذلك أن هذا القطاع لم يتمكن من بناء المشروعات الإنشائية الضخمة في مختلف قطاعات الاقتصاد الذي يشير الى ضعف التمويل والتخطيط، كما أن انخفاض مستوى إنتاج المواد الاولية محلياً والاعتماد على الاستيراد، والنقص في المعدات والآليات اللازمة، غالباً ما يؤدي إلى توقف بعض المشروعات لمدة من الزمن ومن ثم تأخر إنجاز المشاريع لفترات طويلة، فضلاً عن ذلك، هناك مشكلات أخرى مثل مماطلة بعض متعهدي القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات القطاع العام الانشائية بالشكل المطلوب. ومن هنا، يتطلب تطوير هذا القطاع زيادة رأس المال المستثمر في الآلات والتجهيزات خلال الفترة المقبلة لما لها من أثر كبير في تحريك مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتفعيل الرقابة الحكومية بعيدا عن الفساد الإداري والمالي وبما يحقق إنجاز المشاريع وفقا للمواصفات المرغوب بها من قبل الجهة المستفيدة.

هناك عقبة أخرى تواجه قطاع التشييد في العراق تتمثل في نقص الأيدي العاملة الماهرة وارتفاع تكاليف مواد البناء، بسبب الاعتماد على الاستيراد لهذه المواد، إذ يبرز هنا دور القطاع الصناعي في الاستثمار في صناعة مواد البناء مستقبلاً. لكن ذلك لا يعني التوقف عن استيراد مواد البناء في الظروف الحالية، على الرغم من ارتفاع التكاليف، إذ يتوجب على الإدارات صاحبة القرار لأن

تحسن من شكل إدارتها بما يتيح توفير التمويل اللازم لاستيرادات المواد الإنشائية اللازمة لتلبية متطلبات التشييد في سبيل تحقيق مستوى نمو مقبول في هذا القطاع. وهنا يبرز دور القطاع الخاص في مسألة التشييد مع بقاء القطاع العام كقطاع منظم يسهم بعملية التوجيه والإشراف، إذ سيفتح ذلك الباب واسعاً امام شركات البناء المحلية والأجنبية وتوفير فرص عمل كبيرة لعدد كبير من المقاولين والعمال من مختلف المهن، فضلاً عن خلق فرص العمل للشركات المحلية الأخرى مثل المكاتب الهندسية وشركات الاستيراد وغير ذلك.

ثانياً: قطاع الخدمات الإنتاجية

١- التجارة والمطاعم والفنادق

حقق قطاع التجارة والمطاعم والفنادق مساهمة نسبية أفضل خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ بالمقارنة مع المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إذ قدر متوسط هذه المساهمة بـ (٢٣ في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي. أما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ فقد إنخفضت هذه المساهمة ووصل متوسط مساهمتها الى (٨ في المئة) من الناتج المحلي الاجمالي. ويوضح الجدول التالي مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٥)

مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	١٩.٥	٢٤
٢٠٠٠	١٩.٥	٢١
٢٠٠١	١٩.١	٢٣
٢٠٠٢	٥.٩	٢٤
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	١٦	%٢٣
٢٠٠٤	٢.٠	٨
٢٠٠٥	٢.٥	٨
٢٠٠٦	٣.٤	٨
٢٠٠٧	٥.٦	٨
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	٣.٤	٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الكبير في مستوى مساهمة هذا القطاع، إذ إنخفض من (١٦) مليار دولار كمتوسط خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى (٣.٤) مليار دولار فقط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إذ يؤكد ذلك إستمرار حدة الاختلال الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي، لأن النشاط التجاري وما يرتبط به من خدمات مرتبط أساساً بمستوى تنوع الأنشطة الاقتصادية لمختلف الفروع الإنتاجية التي بدورها تؤثر في حركة التجارة ومن ثم خدمات المطاعم والفنادق والسياحة بشكل عام. ومما يلاحظ خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ أن هناك تحسناً تدريجياً طفيفا في مساهمة هذا القطاع، ويمكن إرجاع سبب ذلك الى

التحسن النسبي الذي طرأ في الجانب الأمني في العراق حيث له الأثر الكبير في تنشيط حركة هذا القطاع.

٢- قطاع النقل والمواصلات والتخزين:

يرتبط قطاع النقل والمواصلات بشكل مباشر بمستوى حركة التبادل التجاري، لا سيما أن الاقتصاد العراقي يعاني الاختلال الهيكلي كما هو معروف، لذا فقد اقتصرت حركة النقل الخارجية على جانب الاستيراد بشكل رئيس. يوضح الجدول الاتي مستوى مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٦)

مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٩.٠	١١
٢٠٠٠	٩.٠	١٠
٢٠٠١	٨.٨	١١
٢٠٠٢	٣.٠	١٢
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	٧.٤	%١١
٢٠٠٤	٢.٤	١٠
٢٠٠٥	٣.٠	١٠
٢٠٠٦	٤.٠	١٠
٢٠٠٧	٥.٩	٨
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	٣.٨	%٩.٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يتبين من الجدول السابق أن قطاع النقل والمواصلات والتخزين شأنه شأن القطاعات الأخرى حيث تدني متوسط مساهمته النسبية من (١١%) خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى (٩.٥%) كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ . وكذلك الحال انخفض متوسط هذه المساهمة من (٧.٤) مليار دولار إلى (٣.٨) مليار دولار للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ومما يؤخذ على ذلك انه في ظل ظروف الانكشاف التجاري التي يعانيها الاقتصاد العراقي حيث الاعتماد على الاستيراد لتلبية مختلف الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، يُفترض أن تكون مساهمة قطاع النقل في مرحلة ما بعد العقوبات الدولية وحرية التجارة أكبر من متوسط مساهمته خلال مدة العقوبات الدولية، المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، ويمكن إرجاع سبب هذا التدني إلى حالة الفساد الإداري والمالي التي يعانيها هذا القطاع، لا سيما في الموانئ العراقية حيث تفشي حالات الرشوة وعدم تطبيق الأنظمة في تحصيل الايرادات بالشكل الصحيح، مما أثر ذلك على متوسط المساهمة النسبية لهذا القطاع المهم في الناتج المحلي الإجمالي، يتضح ذلك من خلال انخفاض مستوى المساهمة من ناحية القيمة، وبما يشير إلى حالة الهدر في المال العام حيث تتسرب كثير من عوائد قطاع النقل إلى جيوب المفسدين بدلاً من خزينة الدولة.

وعلى هذا الأساس يجب، أن تكون هناك رقابة حكومية كفوءة وفاعلة في مسألة تحصيل الإيرادات المتأتية من هذا القطاع، إذ من غير الممكن ان يكون مستوى مساهمة هذا القطاع اقل بكثير من مستوى مساهمته خلال المدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي مشكلة العقوبات الدولية واقتصار حركة الاستيراد

على المواد الغذائية والأساسية وبشكل محدود. على عكس المدة التي تلت التغيرات السياسية وما تبعها من تحولات تركز أهمها في حرية التجارة الداخلية والخارجية وفتح أبواب الاستيراد على مصراعيها، لمختلف السلع والمناشيء.

٣- قطاع المصارف والتمويل والتأمين:

يؤدي القطاع المصرفي دورا مهماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مهمته الأساسية كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إذ يوفر الموارد المالية لإقامة المشاريع والتوسع في المشاريع القائمة في العراق، فقد بقي دور هذا القطاع هامشياً في ضمن حدود مساهمته النسبية المتواضعة. لا سيما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويوضح الجدول الاتي واقع قطاع المصارف والتمويل والتأمين خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٧)

مساهمة قطاع المصارف والتمويل والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	٥.٧	٧
٢٠٠٠	٥.٧	٦
٢٠٠١	٥.٦	٧
٢٠٠٢	١.٩	٨
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	٤.٧	%٧
٢٠٠٤	٠.٢١	١
٢٠٠٥	٠.٢٦	١
٢٠٠٦	٠.٨٢	_
٢٠٠٧	٠.٢٠	_
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	٠.٣٧	_

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

- العلامة (-) تعني ان متوسط المساهمة أقل من (١%).

من خلال الجدول السابق يتوضح لنا أن قطاع المصارف في العراق لم يشهد تطوراً ملموساً خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، إذ بلغ متوسط المساهمة النسبية (٧ في المئة) في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ فقد ازداد مستوى تدني القطاع المصرفي إذ بلغ متوسط مساهمته (٣٧٠) مليون دولار، وبنسبة مئوية أقل من (١ في المئة)، مما يؤشر ذلك عاملاً سلبياً، يتمثل في إنخفاض مستوى الودائع النقدية في المصارف العراقية ومن ثم إنعكاس أثرها السلبي في إنخفاض العوائد المتأتية من الخدمات المصرفية المختلفة، وهذا ما يعني تزايد الميل نحو الاحتفاظ بالنقد السائل، وانخفاض مستوى الوعي المصرفي، مما يؤثر ذلك في إنخفاض الموجودات المصرفية وفي إجمالي القروض والودائع، حيث يؤشر عدم استجابة القطاع المصرفي العراقي لمتطلبات التنمية الاقتصادية. إذ تشير المصادر[٦] الى أن سبب تدني مساهمة القطاع المصرفي في العراق هو التراجع الكبير في الائتمان المصرفي نتيجة ارتفاع سعر الفائدة من (٨ في المئة) لعام ٢٠٠٥ إلى (٢٥ في المئة) لعام ٢٠٠٧، بينما ارتفع هذا السعر قليلاً للودائع من (٩ في المئة) الى (١٠ في المئة) خلال المدة نفسها، إذ لا تشجع هذه السياسة المدخرين من القطاع الخاص على الايداع في المصارف الحكومية، حيث عكست في ذلك الاختلال في السياسة النقدية، لأن فكرة المصارف التجارية – كما هو معروف– مبنية على أساس جمع مدخرات المودعين واقراضها للمستثمرين، إذْ يتبين من خلال ذلك حالة الانفصال بين المصارف وسوق الائتمان، النشاط الرئيس للمصارف، مما يكرس ذلك حالة ضعف دور القطاع

المصرفي في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد التجارب التنموية الدولية الى ان السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب دعم القطاع المصرفي، فعلى سبيل المثال، كان القطاع المصرفي في ماليزيا في ضمن أولويات خططها الاستثمارية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، إذ أحدثت إصلاحات كبيرة في سياسات الإقراض بحيث وفرت بيئة داعمة للمنافسة والاستثمار[٧]. ويمكن أن يتم ذلك في العراق من خلال إصلاح السياسة النقدية والتشريعات المتعلقة بها، كما أن تحسين مستوى أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره الاقتصادي، مرتبط أيضاً في تفعيل مستوى النشاط التجاري والاستثماري وما يرتبط بها من سياسات مشجعة حيث يعتمد على المصارف في تصريف الأنشطة التجارية المختلفة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٥) حيث تتبين العلاقة الطردية بين وضع النشاط التجاري وما يرتبط به من خدمات وبين مستوى مساهمة القطاع المصرفي حيث ترتفع مع ارتفاعه،وبالعكس، إذ يتبين من خلال ذلك أن انتعاش المستوى التجاري يسهم في تنشيط مستوى مساهمة القطاع المصرفي، بيد أن هذا المستوى سيبقى متأثراً بعوامل أخرى في مقدمتها مستوى الوعي المصرفي لدى المتعاملين، ومستوى سعر الفائدة، كمحدد رئيس لمستوى الادخار، حيث تنعكس مجمل هذه العوامل في مستوى النشاط المصرفي.

ثالثاً: قطاع الخدمات الاجتماعية:

يختلف قطاع الخدمات الاجتماعية عن غيره من القطاعات الاخرى، إذ إنه لا ينصرف إلى إنتاج سلع معينة ، وإنما ينحصر دوره في تزويد الخدمات اللازمة والمؤثرة في العملية الانتاجية، ولذا ان تنمية هذا القطاع له الاثر الايجابي في تكامل نشاط القطاعات الاخرى.

١- الإسكان والمرافق:

لم يحقق قطاع الإسكان تحسنا ملموساً، لاسيما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، التي يفترض أن تكون أفضل حالاً من المدة الأولى للدراسة ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، حيث استمر تدني مساهمة هذا القطاع بحدود (٣ الى ٤ في المئة)، وبما يشير الى فشل الجهود المعلنة من الحكومة في تحسين مستوى هذا القطاع، إذ تقدر الحاجة الى السكن بـ (٢) مليون وحدة سكنية، كما ان استراتيجية التنمية الوطنية قدرت الاستثمارات المطلوبة للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بحدود (٥٢) مليون دولار[٨] لبناء مليون وحدة سكنية، قادرة على سد نصف الفجوة المقدرة على افتراض تحقيق ذلك على أرض الواقع.

ويشير الواقع الى ضآلة مستوى مساهمة هذا القطاع خلال مدة الدراسة، لا سيما المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ويوضح الجدول الاتي المساهمة النسبية لقطاع الاسكان والمرافق خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٨)

مساهمة قطاع الإسكان والمرافق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٩	٢.٨	٣
٢٠٠٠	٢.٨	٣
٢٠٠١	٢.٨	٣
٢٠٠٢	٠.٩	%٤
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٢.٣**	**٣.٢**
٢٠٠٤	٠.٢	١
٢٠٠٥	٠.٣	١
٢٠٠٦	٠.٤	١
٢٠٠٧	٠.٧	٩
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**٠.٤**	**%٣**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يبين الجدول السابق تدني مساهمة قطاع الإسكان والمرافق في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤكد ذلك إنخفاض مستوى التخصيصات المالية للاستثمار في هذا القطاع وفشل السياسة الاقتصادية، مما انعكس ذلك سلباً في إنخفاض لعوائد ومن ثم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المذكورة.

إن مسألة تحسين مساهمة هذا القطاع – أو أي قطاع آخر– لا تكمن في زيادة مستوى رؤوس الأموال المستثمرة فحسب، وإنما يجب ان يرافق ذلك وجود قيادات إدارية– اقتصادية مختصة تنفذ خططها بشكل دقيق بما يسهم في إنجاح الخطط المعدة مسبقاً ، إذ سيحقق ذلك نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة. وقد

أكدت ذلك إحدى الدراسات المطبقة في منطقة اليورو ان الإصلاح القطاعي يحقق نموا مرتفعاً في القطاعات التي ركزت في جذب القيادات الإدارية الكفوءة التي حققت نجاحاً مسبقاً في القطاعات المماثلة لها في دول أخرى[٩]، إذ من خلال ذلك تبرز أهمية جذب الخبراء الأجانب والمحليين للنهوض في مستوى مساهمة قطاع الإسكان والمرافق، إذ إن مستوى التدني الكبير في دور هذا القطاع يؤكد بلا شك حجم المشكلة السكانية في العراق مع تزايد معدلات الطلب على الوحدات السكنية، مقابل حالة القصور في المعروض من هذه الوحدات مع زيادة كبيرة في مستوى النمو السكاني في العراق، ومن هنا أن سد النقص الحاصل في الوحدات السكنية يتطلب الشروع باستثمارات ضخمة في هذا القطاع، مما يستدعي ذلك تطوير التشريعات والإجراءات التي من شأنها أن تسهل ذلك، مثل عقد الاتفاقات مع الخبراء الإداريين ومنح التسهيلات لشركات البناء المحلية والأجنبية، إذ من الممكن أن يعمل ذلك على جذبها للاستثمار في هذا القطاع، فضلاً عن التخلص من المشكلات المتأتية من الأساليب التقليدية في بناء دور السكن في العراق المعتمدة على القروض العقارية وما تسببه من ارتفاع في أسعار مواد البناء كنتيجة لزيادة الطلب. كما أن السماح لشركات البناء يعني امتصاص جزء كبير من العمالة العاطلة، علاوة على تنشيط الحركة في القطاعات الأخرى المرتبطة بعمليات البناء بشكل عام.

٢- الخدمات الحكومية:

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة والدفاع والإعمال الصحية والخدمات التربوية وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث والخدمات الطبية والبيطرية

وخدمات التكافل الاجتماعي[١٠] ، ويوضح الجدول الآتي واقع الخدمات الحكومية في العراق خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧.

جدول (٩)

مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

السنة	القيمة (مليار دولار)	نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي(%)
١٩٩٩	١٢.٢	١٥
٢٠٠٠	١٢.٢	١٣
٢٠٠١	١١.٩	١٥
٢٠٠٢	٣.٣	١٤
متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢	**٩.٩**	**%١٤.٢**
٢٠٠٤	٣.٠	١٢
٢٠٠٥	٤.١	١٣
٢٠٠٦	٥.٢	١٢
٢٠٠٧	٨.٩	١٣
متوسط المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧	**٥.٣**	**%١٢.٥**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يشير الجدول (٩) إلى الدور المتواضع لقطاع الخدمات الحكومية التي انخفضت فيها المساهمة النسبية ووصلت الى (٣.٣) مليار دولار لعام ٢٠٠٢ ، بينما كانت هذه المساهمة (١٢.٢) مليار دولار لعامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ على السواء وبما نسبته (١٥في المئة ، ١٢ في المئة) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهها العراق آنذاك، حيث العقوبات الدولية وتقييد حركة التجارة الخارجية ، إذ كان متوسط مساهمة هذا القطاع خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ أفضل بكثير

بالمقارنة مع المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويرى الباحث أن هذا الامر منطقيا، حيث دمار البنى التحتية التي يملكها القطاع الحكومي وسوء الخدمات ما بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الحرب، بمعنى آخر، ان مستوى الانتاجية في ضمن هذا القطاع قد تأثر سلبياً بشكل اكبر خلال المدة ما بعد ٢٠٠٣ ، أي أن أثر الحرب الاخيرة كان كبيراً بالمقارنة مع حقبة العقوبات الدولية المفروضة خلال المدة ما قبل عام ٢٠٠٣.

ومع ذلك، يتبين من خلال البيانات، أن قطاع الخدمات الحكومية، قد أخذ يحقق نموا طفيفاً خلال العامين الأخيرين من الدراسة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، إذ ارتفعت مساهمته من (٥.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٦ إلى (٨.٩) مليار دولار لعام ٢٠٠٧' إذ يعني ذلك أن هناك جهوداً حكومية تُبذل في مجال الخدمات يتوقع لها ان تحقق نموا إيجابيا خلال السنوات المقبلة.

وبشكل عام، عند مقارنة مدتي الدراسة يتبين الفرق واضحاً في إنخفاض متوسط المساهمة من (٩.٩) مليار دولار خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ إلى (٥.٣) مليار دولار كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، على الرغم من تحقيق الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع أسعار الصادرات النفطية، إذ يؤشر ذلك ضعف مستوى الخدمات الحكومية بالمقارنة مع المدة الاولى ١٩٩٩-٢٠٠٢، وعلى هذا الأساس أن الارتفاع بمستوى هذه الخدمات يتطلب زيادة مستوى التخصيصات والاستثمارات للنهوض بواقع القطاع الخدمي في العراق، لما له من أثر اجتماعي كبير ينعكس في الأخير على مستوى مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام.

رابعاً: العلاقة بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات:

لم تحقق القطاعات الخدمية، الإنتاجية والاجتماعية في العراق أثراً تنموياً واضحاً، إذ يتجلى ذلك من خلال مساهماتها النسبية المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي وارتباطها بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في العوائد التي يحققها قطاع الصناعات الاستخراجية خلال المدة ١٩٩٩- ٢٠٠٢، بحيث تتأكد العلاقة الطردية فيما بين قيم عوائد الصادرات النفطية ومستوى مساهمة القطاعات الأخرى، إذ يتبين عمق الاختلال الهيكلي ومرونة التقلبات التي يتأثر بها الاقتصاد العراقي الناتجة من التغيرات في أسعار الصادرات النفطية . ويوضح الشكل التالي العلاقة بين قطاع الانتاج السلعي وقطاعات الخدمات خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧ . **شكل (١)**

العلاقة بين قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧

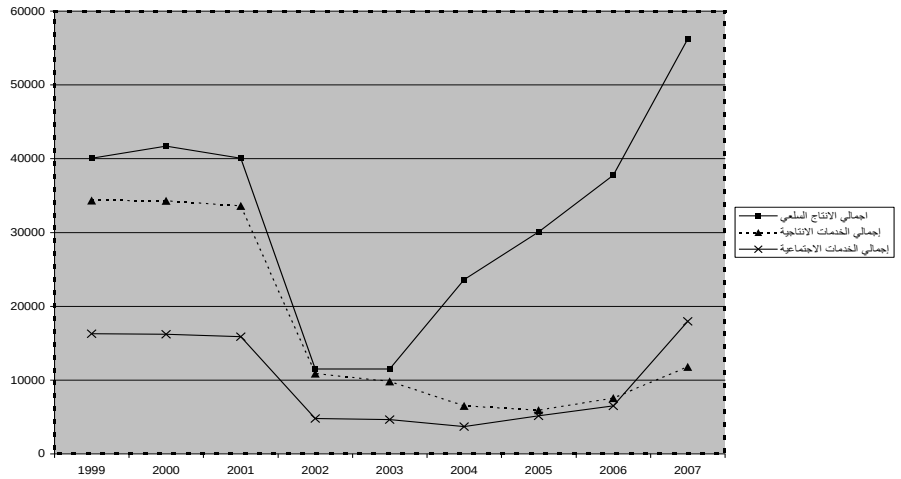

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يؤكد الشكل السابق مدى تبعية قطاعات الخدمات الإنتاجية والأجتماعية إلى مستوى التغيرات الحاصلة في قطاعات الانتاج السلعي، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع الصناعة الاستخراجية ممثلاً بعوائد صادرات النفط. فخلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (٨١.٩) مليار دولار لعام ١٩٩٩ إلى (٢٤.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو مركب سالب قدر بـ (-٢٦ في المئة) خلال المدة المذكورة. إذ يعود ذلك لسبب معروف، ألا وهو العقوبات الدولية المفروضة خلال تلك المدة التي أثرت في مستوى مساهمة القطاعات السلعية، مما انعكس على القطاعات الأخرى، إذ يلاحظ الانحدار السلبي السريع لاجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية خلال عامي ٢٠٠١و ٢٠٠٢، و يمكن تفسير ذلك في انخفاض مساهمة قطاعات الانتاج السلعي لا سيما قطاع الزراعة الذي انخفضت مساهمته من (٢٦.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠١ إلى (٧.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٢، وكذلك الحال في قطاع الصناعات التحويلية الذي انخفض من (٦.١) مليار دولار إلى (١.٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٢. كما انخفضت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية من (٤.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠١ إلى (١.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٢ .

أما فيما يخص مساهمة الخدمات الإنتاجية، فقد انخفضت من (٣٣.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠١ إلى (١٠.٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٢ على الرغم من ارتفاع أهميتها النسبية من (٤١ في المئة) لعام ٢٠٠١ إلى (٤٤ في المئة) لعام ٢٠٠٢ و يمكن تفسير ذلك بأن مستوى الانخفاض في القطاعات الأخرى،

السلعية والخدمات الاجتماعية، كان أكبر بكثير من مستوى الانخفاض في إجمالي الخدمات الإنتاجية التي بانَّ أثرها الكبير في انخفاض مستوى الصادرات الاجمالية من (١٤.٣) مليار دولار لعام ٢٠٠١ إلى (١١) مليار دولار لعام ٢٠٠٢ [١١].

ومما يمكن ملاحظته في الشكل رقم (١) أن مستوى مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي ترتبط طرديا بمستوى قيمة الإنتاج السلعي، إذ يتبين ذلك بشكل واضح خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، كما أن استجابة القطاعين الأخيرين للتغيرات في مساهمة الإنتاج السلعي تكون كبيرة في حالة الانخفاض. بالمقارنة مع استجابتها في حالة ارتفاع مستوى قطاعات الانتاج السلعي، اتضح ذلك خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، لا سيما في قطاع الخدمات الانتاجية. بمعنى آخر أن مستوى مساهمة الخدمات الإنتاجية الاجتماعية تتأثر بشكل مباشر بقيم الصادرات النفطية. مما يؤكد هامشية القطاعات غير النفطية وعدم تحقيقها لمستوى مقبول من الكفاءة الإنتاجية، حيث أن مستوى الاستثمار فيها ومن ثم الأنتاجية التي تحققها متغير تابع لمستوى العوائد المتحققة من الإيرادات النفطية، ففي حالة هبوط عائدات النفط فإن ذلك سيؤدي بلا شك الى إرتفاع عجز الموازنة، إذ تستجيب الحكومة لهذا الوضع من خلال تخفيض مستوى الانفاق العام، فضلاً عن تقليص عدد المشاريع الاستثمارية، مما ينجم عنه تراجع في مستوى مساهمة القطاعات غير النفطية المعتمدة على ايرادات القطاع النفطي، لذا يؤثر ذلك سلباً في النمو الاقتصادي، إذ يتبين ذلك خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٣-كما في الشكل (١)، أما في حالة ارتفاع أسعار الصادرات النفطية، فالمسالة ستكون في إتجاه معاكس.

وبشكل عام فإن متوسط مساهمة إجمالي القطاعات الاقتصادية الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ كان أفضل بكثير من متوسط مساهمتها خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ . ويبين الشكل الآتي هذه التغيرات:

شكل (٢)

مقارنة لمتوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدتين ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، والمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

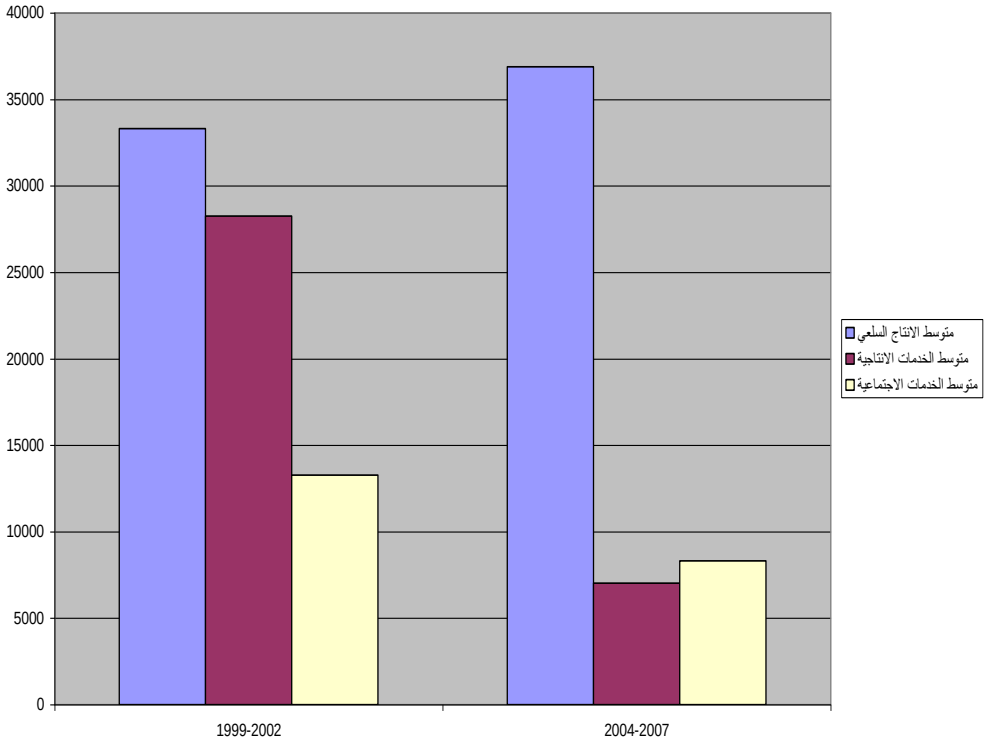

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جداول وأعداد مختلفة.

يتضحُ من خلال الشكل (٢) أن متوسط مساهمة قطاعي الخدمات الإنتاجية والاجتماعية قد حقق نموا إيجابياً خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، ويمكن تفسير ذلك، في ارتفاع مستوى مساهمة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم حيث يبلغ متوسط مساهمته (١٦.٠١) مليار دولار خلال المدة المذكورة آنفاً، أما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ فقد انخفض متوسط مساهمة القطاع المذكور إلى (٣.٤) مليار دولار، وهنا يثار تساؤل مهم، فمن المفترض أساساً أنه بعد التغيرات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ورفع القيود عن الاستيراد بشكل افضل من المدة التي سبقتها، يُفترض أن تزداد قيمة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، إذ يمكن تفسير هذه المفارقة في أن مرحلة العقوبات الدولية قد أجبرت السياسة الاقتصادية في التوجه نحو تحسين وضع القطاعات الخدمية لا سيما قطاع الخدمات الانتاجية الذي كان ذو مساهمة نسبية أفضل بالمقارنة مع قطاع الخدمات الاجتماعية خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٦. وينطبق التحليل السابق على القطاع الزراعي الذي وصل متوسط مساهمته إلى (٣١ في المئة) كمتوسط للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، في حين أن متوسط هذه المساهمة انخفض إلى (٨.٢ في المئة) للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وقد تمت ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم(١).

فضلاً عن ذلك، وبسبب ظروف العقوبات الدولية ومنع الاستيرادات غير الضرورية تم الاعتماد في إنتاج بعض السلع على القطاع الخاص ومثال ذلك صناعة الزجاجيات والسيراميك واللدائن حيث مثلت مدة العقوبات الدولية حماية غير مخطط لها في دعم الصناعات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية. وفعلاً حصلت المشكلة بعد العام ٢٠٠٣ حيث ترك كثير من أصحاب هذه

الصناعات حرفهم بسبب فتح أبواب الاستيراد أمام مختلف المنتجات بحيث أصبح الاقتصاد العراقي مستوردا صافيا لمختلف السلع، بسبب حالة تدني القدرة الإنتاجية في القطاعات التي تشكل مصادر العرض المحلي للسلع ، إذ انعكس ذلك على شكل اختلال بين القدرات الانتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد الوطني عبرتْ عنها القيم المضافة المتحققة في القطاعات الاقتصادية لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة في الأنشطة غير السلعية ولا سيما أنشطة الإدارة العامة والدفاع.

ومما تقدم ، تبرز الحاجة الكبيرة في توجيه وزيادة مستوى الانفاق الاستثماري في القطاعات الخدمية بما يساعد على تحقيق مستوى مقبول من النمو في هذه القطاعات بشكل عام في السنوات المقبلة، إذ يمكن ذلك من خلال استغلال الفوائض النفطية في تنمية هذه القطاعات، بما يساعد على زيادة مستوى مساهمتها بشكل افضل مما هو عليه مستوى المساهمة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التي يمكن ملاحظتها من خلال الشكل الآتي:

شكل (٣)

مساهمة إجمالي القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

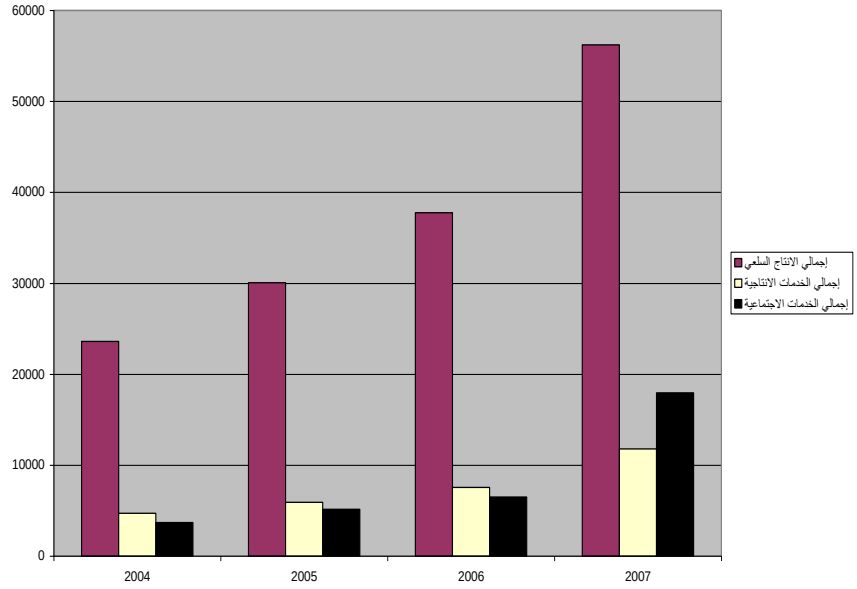

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، جداول متفرقة.

يمثل الشكل (٣) إجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، إذ يتبين من خلال الشكل تزايد الاهمية النسبية لاجمالي قطاعات الانتاج السلعي بشكل مطرد، إذ تعزى هذه الزيادة إلى دور عوائد الصادرات النفطية التي تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ إلى ارتفاعها من (٢٠.٢) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ إلى (٤٦.٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٧، وبمساهمة نسبية قدرت بـ (٧٧ في المئة) كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وبمعدل نمو مركب قدر بـ (٢٣ في المئة) للمدة نفسها.

اما في جانب قطاع الخدمات الإنتاجية، فقد ارتفع إجمالي مساهمتها من (٤.٧) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ إلى (١١.٧) مليار دولار لعام ٢٠٠٧ ، وتأتي هذه الزيادة بسبب التحسن النسبي في مساهمة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، فقد ارتفعت مساهمة قطاع التجارة من (٢.٣) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ إلى (٥.٦) مليار دولار لعام ٢٠٠٧ ، ويأتي ذلك، بسبب تخفيف قيود الاستيراد والتحسن النسبي في الطلب الكلي في الداخل نتيجة لزيادة الدخول الفردية لبعض فئات المجتمع لا سيما طبقة الموظفين، الذي يترجم إلى زيادة في الاستيراد بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تلبية هذا الطلب.

كما يمكن تفسير الزيادة في مساهمة القطاع التجاري إلى زيادة الطلب من بعض القطاعات الانتاجية على بعض السلع لا سيما الاستثمارية منها، إذ يقدر معدل نمو قطاع التجارة بنسبة (٢٩ في المئة) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ومما سبق، يمكن القول إن تحسن الوضع التجاري سيؤثر إيجاباً في المساهمة النسبية لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، إذ إن الطلب على النقل طلب مشتق من الطلب على التجارة، بمعنى أن أي تحسن يطرأ في مستوى التجارة سينعكس إيجاباً في مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي. وعند العودة إلى الجدول (٦) يلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين من (٢.٤) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ إلى (٥.٩) مليار دولار لعام ٢٠٠٧، حيث تتأكد العلاقة الطردية بين القطاعين، إذ يُقدر مستوى نمو مساهمة قطاع النقل بـ (٢٥ في المئة) خلال المدة ٢٠٠٤ -٢٠٠٧ ، كما تقدر

المساهمة النسبية للقطاعين في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (١٣-١٥ في المئة) خلال المدة نفسها. يأتي بعدها قطاع الإسكان والمرافق بنسبة تراوحت ما بين (١-٢ في المئة) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة نفسها.
كما يقدر معدل نمو الخدمات الحكومية بـ (٣١ في المئة) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إذ تشير الزيادة في اجمالي مساهمة الخدمات الاجتماعية إلى أن هناك جهودا استثمارية تُبذل في مجال تحسين الخدمات الحكومية التي انعكس أثرها في نمو هذه الخدمات خلال المدة المذكورة، مع التأكيد على أن هذه الجهود ما زالت متواضعة بالمقارنة مع المرحلة الأولى من الدراسة.

ومما تقدم، يتبين إن الارتفاع في مستوى المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي لا سيما الصناعات الاستخراجية سيقود الى تحريك التمويل باتجاه القطاعات غير النفطية، إذ يظهر أثر الانفاق المؤدي إلى زيادة الانفاق الإجمالي في القطاعات الأخرى .

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات

- الاستنتاجات :

توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية :

١- تشير العلاقة الطردية بين قطاعات الإنتاج السلعي والقطاعات الخدمية الأخرى خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧ إلى استمرار تبعية السياسات الاقتصادية للإيرادات النفطية حيث يتم تبني السياسات الاستثمارية التوسعية في ظل انتعاش تلك الإيرادات وتبني السياسات الاستثمارية الانكماشية في ظل تراجع تلك الإيرادات، مما يؤثر في مستوى إنتاجية ومساهمة تلك القطاعات.

٢- إن تواضع المساهمة النسبية للقطاعات الخدمية، الإنتاجية والاجتماعية يعود إلى توجهات السياسة الاقتصادية التي كرست الطابع غير الإنتاجي للاقتصاد، حيث بانت آثار هذه السياسات بشكل واضح خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٣- إن إنخفاض مستوى المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة يؤكد ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض مستوى الإنتاجية نتيجة لذلك، مما يعني استمرار ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

٤-سيقود الاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية مع إنخفاض المساهمة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى استمرار ضعف الترابطات الخلفية والامامية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ختاما للاستنتاجات، إن متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية غير السلعية لم يشهد تحسناً في مستوى مساهمتها خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بالمقارنة مع المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، حيث تنتفي فرضية البحث.

- المقترحات:

يقترح الباحث النقاط الآتية:

١- ضرورة توجيه التخصيصات المالية نحو الاستثمار وتهيئة الظروف التي تكفل تحقيق ارتفاع مطرد في الناتج السلعي غير النفطي لا سيما في القطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي لجعل هذين القطاعين أكثر استيعابا للقوى

العاملة ولحركة رؤوس الأموال وتبني إستراتيجية طويلة الأمد تهدف الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد استخراجي – خدمي إلى اقتصاد صناعي – زراعي.

٢- توفير البنية الاقتصادية الكفيلة بتعزيز حالة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الأنتاجية والخضوع لقوى السوق وذلك بالعمل على منح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية على أن تهتم القطاعات الحكومية بتهيئة المتطلبات الأساسية لهذه التنمية.

٣- تخصيص بعض شركات القطاع العام لا سيما التي لا تملك أي دور اجتماعي وليس لها أهمية اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، لتخفيف حدة العجز في الموازنة العامة ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال توجيه مخصصات القطاعات التي تمت خصخصتها نحو القطاعات الخدمية.

٤- إعداد برامج ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي لا يمكن للقطاع الخاص المحلي الاستثمار فيها بكفاءة، لا سيما في القطاعات الحكومية التي سيتم طرحها للتخصيص، إذ سيسهم ذلك في التخلص من مسألة الدعم الحكومي المباشر الممول بعائدات النفط الخام، بما يعني تخفيف حدة العجز في الميزانية العامة للدولة.

الهوامش والمراجع

(*) جميع النسب المئوية ومعدلات النمو من إعداد الباحث، باستثناء المستندة الى مصدر.

١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، (ابو ظبي، صندوق النقد العربي)، ٢٠٠٨.ص٣٢٩.

٢-عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨،ص١٨٧ .

٣-الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، مصدر سابق، ص٢٧٩.

٤-الفضائية العراقية، مقابلة تلفزيونية مع وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي غالب بابان، بغداد، ٢٠٠٩/٧/٧.

5- Chandana Chakraborty and Peter Nunnen Kamp, Econmoic Reforms: Foreign Direct Investment and its Economic Effects in India, The Kiel Institute for the World Economy, March, 2006.pp10-11.
-http://www.ifw-members-ifw-kiel.de/economic-refprms.pdf

٦- **انظر في ذلك :**

- عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ص٧٢.

- عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي:النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٧.

7- Zaliita Zaidan, Report on Structural Reform, Ministry of International Trade and Industry,Malaysia,September,2004,P3. http://www.mofa.go.jp/policy/economy/apec/conference/Malaysia.pdf.

٨- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي، تقرير وقائع ورشة عمل "تحليل قطاع الاسكان في العراق والتوجهات المستقبلية، عمان، أيلول، ٢٠٠٧، ص١٢.
http://siteresources.worldbank.org/.../ArabicWorkshopproceedingsDec672006.pdf

9-European Central Bank, Economic Reform in Europa, Enterprise Conference, London, ECB, 2004.P2.
http://www.hmtreasury.gov.uk/d/advanving_enterprise_trichet.pdf.

١٠-الأمانة العامة لجامعة الدول العربيةوآخرون ، مصدر سابق، ص٢٤٩.

١١- عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سابق، ٢٢٩.